بسمه تعالى

تقريرات بحوث الاستاذ السيد حسن الخمينى

الأمر الرابع :

فى كيفية وحدة العلم

***

الأمر الرابع :

فی کیفیة وحدة العلم

و **مما أسلفنا يُعلم** أنّ العلم ليس **واحداً حقيقياً** كواجب الوجود و الجوهر و الجسم و الإنسان؛ كما أنّه ليس **واحداً غير الحقيقی** نحوُ اتحادِ زيد و عمرو فی الإنسانية بل هو **واحدٌ اعتباری** كالسيارة؛ إلاّ أنَّ السيارة تركَّب من الأجزاء الخارجية و العلم تركّب من الأجزاء الذهنية .و مع ذلک يعرض لهما الوحدة **بواسطة الاعتبار**.

و **لتحقيق الحال** ينبغی التدقيق حولَ معنی الاعتبار مع مراعاة الاختصار و نذكر خلاصةَ التحقيق فی ضمن نكاتٍ:

النكتة الأولی: إنّ الاعتبار علی ما هو المستفاد من خلال كلمات بعض المحققين[1] هو: « **إعطاءُ حدّ شیءٍ لشیءٍ لترتيب آثاره عليه، بمقتضی حاجات الإنسان و إحساساتِه**» فالإدراكاتُ الاعتبارية هی الموضوعات و المجعولات لرفع الحاجات، التابعاتُ للاحتياجات ، الدائراتُ حول مدار الدائرة الإنسانية و لا تكشف عن نفس الأمر والعوالم الواقعية.

و مثال الاعتبارات كثيرٌ جداً كاعتبار اللفظ للدلالة علی المعنی و كالاستعارة الأدبية فإذا قلتَ: «زيدٌ اسدٌ » قد اعتبرتَ فی عالم الخيال نسبةً بين المفهومين و أعطيتَ لزيدٍ حدَ الأسد و جعلتَه أسداً فی وئاء الذهن. وكذلک مفهوم « الملكية » فإنّ المعتبر قد أوجَدَها حين إذ جَعَل بين المال و المالک نسبةً و ارتباطاً. و تتبع هذا الاعتبار، اعتباراتٌ أخری كالنقود و الحوالات و السفتجات و كاعتبار الأمر و النهی و الجزاء و المكافات التابعات لاعتبار الرئاسة و المرئوسية.

النكتة الثانية: أهمية البحث عن الاعتباريات و حدودِها و قدرِها و قيمتِها مما لا يخفی. فإنّا نجدها فی كلّ مراحل حياتنا و فی العلوم المختلفة. ففی علم الأصول نبحث عن الوضع و الأمر و النهی و اجتماعهما و نبحث عن الإنشاء و الإخبار و غيرهما؛ و كذلک فی علم الفقه حين البحث عن الملكية و الزوجيّة و

[1] . منهم العلامة الطباطبائی فی المقالة السادسة من كتاب اصول فلسفه و روش رئاليسم.

الحريّة و غيرها؛ و أيضاً فی العلوم الأدبية كالبحث عن المجاز و التشبيه و غيرهما. و بالجملة إنّ الاعتبار عمود خيمة الإنسانية فی حياته الاجتماعية و الفردية[٢].

النكتة الثالثة: اعلم أنّ بين عالم الاعتبار و عالم نفس الأمر ارتباطٌ خاصٌ. فإنّ عالَم الاعتبار يوخَذ مثلَ عالمَ نفس الأمر حين إذ جعله المعتبِر مثله و كان منفكاً عنه حين إذ أراد المعتبِر انفكاكَه، و من أهم الأمور الوقوف على هذه القاعدة و ظرائفها.

فما قرع سمعَک من أنّ «بين عالم الاعتبار و الحقيقة بونٌ بعيد و لا ينبغی الخلط بينهما» صحيح مسلَّم مقطوع ولكن لا مطلقاً بل فی ما إذا أراد المعتبِر افتراقهما. أمّا إذا أراد عينيتهما فهما عينان و مثلان يحكم على كل واحدٍ منهما كما يحكم على غيره.و لتنوير الأذهان نذكر مثالاً: إنّ المشروط فی العالم الواقع لا يتحقق إلاّ بتحقق شرطه؛ فإنّ الشجر– مثلاً – لا ينمو إلاّ مع تحقق شروطه من وضعه فی التراب الصالح، و سقيه بالماء الجدير، و كونه فی الجو المطلوب؛ وكذلک فی عالم الاعتبار؛ فإنّه و إن كان فيه لا يوجد سبباً و مسبباً و شرطاً و مشروطاً حقيقةً و لكنّ المعتبِر قد يعتبر شيئاً، سبباً لحصول شیءٍ و شرطاً لتحققه و علةً لوجوده فانّه قد شبّه الشرطَ الاعتبارى، بالشرط الحقيقی. فإذا اعتبر ماضوية الصيغة شرطاً لتحقق البيع لا يتحقق البيع إلاّ بتحقق شرطه، و لا يمكن التمرُّد منه كما لا يمكن التمرّد من مقتضى الشرط الحقيقی.

نعم؛ إن كان المعتبر اعتبر «الشرط المتأخر من المشروط» كان على حق و مستطيعاً على ذلک؛ لأنّالاعتبار على يد صاحبها و يمكنه لحاظ بعض الروابط التی ليس بإزائها أثر فی العالم التكوين، و لا يجوز الخلط بينه و بين الواقع بأن يقال: «كما أنّ الشرط فی العالم الحقيقة لا يمكن أن يكون متأخراً فهو فی وئاء الاعتبار كذلک لا يمكن أن يكون متأخراً». و بالجمله لابدّ لنا ملاحظة لحاظ المعتبر.

فعرفت مما ذكرنا أنّ الاعتبارى كالحقيقی حين إذ جعله المعتبِر حقيقياً و متفردٌ عنه حين إذ جعله متفرداً.

النكتة الرابعة: إنّ المعتبِر بسيطُ اليد فی اعتباره و لا حدَ له و لا تحديد. و يستطيع أن يعتبر فی عالم الأخلاق و الاجتماع و الشعر ما يريد. و لكنّ اعتباره معتبرٌ عند نفسه ولا اعتبارَ لاعتباره عندَ غيره.

---

[٢]. فإنّ الاعتبارات لا تنحصر بحياة الانسان الاجتماعية بل هی المؤثرةُ فی حياته الفردية أيضاً كما أشار اليه العلامة الطباطبائی فی مطالبه فراجع المقالة السادسة من كتاب اصول فلسفه و روش رئاليسم.

نعم؛ حينما يقبل اعتبارَه العقلاء و يستصوبه الاجتماع، صار ذا أثر عند الغير و حينئذٍ ينفكّ المعتبَر من معتبِره و يبقى فى الاجتماع حتى بعد مماته ما دامَ محلّاً لموافقة العقلاء و استصوابهم.

فعلمتَ أنّ قدر المعتبَر بقدر المعتبرين و دائرٌ مدار فائدة الإعتبار لهم فربما يكون أمراً معتبراً عند جميع العقلاء لشمول فائدته لهم و تارةً يكون معتبراً عند اجتماع خاص و محترماً عندهم دون غيرهم، لكونه ذافائدةٍ لهم لا لغيرهم.

النكتة الخامسة: إنّ من جملة الاعتباريات: اعتبار الكثير واحداً فإنّ الاحتياج يودّى الإنسان إلى أن يجمع الكثرات و يجعلها واحدة. فانّه يجمع بين أجزاء السيارة المتكثرةِ بالذات، فيعتبرها واحداً . و يجمع بين مسائلَ مختلفةٍ فيجعلها واحداً و يسميه علماً. و ربما يضم الوحدات فى ذيل عدد واحدٍ و يقول للكل عشرةٌ و يقابِل به العشرين و العشرات. و كلّ هذه الأمور مع اختلافها فى ذاتها من مصاديق الواحد الاعتبارى.

فيظهر لک أنّ للواحد الاعتبارى تقسيمات و أقسام:

التقسيم الاول:

الواحد قد يكون مما تكون الكثرةُ ملحوظةً فى وحدته و تارةً يكون مما تكون الوحدة فانيةً فيها و بهذا التقسيم قد أشار الإمام الخمينى قدس سره حيث قال: « فاعلم أنّ المركبات الاعتباريّة التى عرضَتْها وحدةٌ ما على قسمين:

أحدهما: ما يكون الكثرة فيها ملحوظة كالعشرة و المجموع، فإنّ العشرة و إن لوحظت واحدة – فتكون مقابلَ العشرتين و العشرات و مفردَهما – لكنّ الكثرة فيها ملحوظة، و كذا المجموع، و فى مثلها يُفقَد الكلّ بفقدان جزء منها، فلا يصدق العشرة و لا المجموع إلاّ على التامّ الاجزاء.

و **ثانيهما**: ما تكون الكثرة [فيه] فانية فى الوحدة و الهيئة فناءَ المادّة فى صورتها، ففى مثلها تكون شيئيّة المركب الاعتبارىّ بصورته – التى هى الهيئة العرضيّة الاعتباريّة، لا الصورة الجوهريّة أو الحقيقيّة – لا بمادّته، و تكون المادّة فانية فى الهيئة، و هى قائمة بالمادّة متّحدة معها و لهذا لا يضرّ اختلافُ الموادّ – أىُّ اختلافٍ عَرضَ لها – بشيئيّة المركَّب الكذائى، فالسيّارة سيّارة ما دامت صورتها و هيئتها محفوظة من أىّ

فلزّ كانت مادتها، فالمادّة مأخوذة بنحو اللابشرط و العرض العريض، لا بمعنى لحاظها كذلک فإنّه يُنافى اللابشرطيّة، بل بمعنى عدم اللحاظ فى مقام التسمية إلاّ للهيئة و الموادّ فانية فيها.»[٣]

التقسيم الثانى :

الواحد المركب الاعتبارى: إمّا أن يكون للمادة دخل فى تركيبه و إمّا أن لا يكون. و الثانى كجعل الكتب المختلفة و الأسباب المتفاوته فى عُلبة و جعبة لغاية تنظيف الغرفة و الحجرة؛ فإنّ هنا لا دخل للمادة أصلاً حيث يوضع الكتاب التاريخ مع الظروف فى جعبة واحدة.

أمّا الأوّل(أى ما يكون للمادة دخل فيها) على قسمين:

الأوّل: انّ دخالة المادة دخالةٌ تشريعيةٌ كدخالة أجزاء البيع فى تحقق مفهومه الذى هو واحدٌ اعتباراً.

و **الثانى**: انّ دخالة المادة دخالةٌ تكوينيةٌ و هى على نحوين: **إمّا صناعيةٌ** كدخالة أجزاء السيارة فى تحقق مفهومها الواحد و **أخرى غير صناعية** كجعل الكتب المتسانخه من علم واحد فى جعبة واحدة دون الكتب الأخرى. و من المعلوم تفاوت هذين القسمين حيث تكون الخاصية الواحدة فى القسم الصناعى مترتبةً على مجموع الأجزاء و ليست لكل جزء خاصية الكل، بخلاف القسم الآخر حيث أنّ الخاصية سارية فى كل واحدٍ من الأجزاء كما أنّ كلّ كتاب من الكتب الطبية المجتمعه فى جعبة واحدة، له تمام الملاک أى الارتباط بالطب مثلاً.

فالاقسام أربع. و هذا إجمال ما ينبغى عن يعلم عن الاعتباريات فلک الرجوع إلى مواضعها و التتبع فى معانيها.

النتيجه:

إنّ العلم واحدٌ اعتباريٌ بمعنى أنّ القضايا المختلفة يجمع فى قرار واحد فيسمى بالعلم. فالعلم-كما ذكرناه- هو نفس قضاياه مجموعةً و الكثرة غير ملحوظةٍ فيه و كان تركيبُه على نحو التركيب التكوينى الصناعى. فالعلم كالسيّارة غير أنّ أجزاء السيّارة خارجيةٌ و أجزاء العلم ذهنيةٌ.

هذا على ما قلناه من أنّ الغرض واحد شخصى ولكن إن ذهبتَ إلى انّ الغرض موجودٌ فى القضايا على

[٣] . مناهج الوصول ج ١ صفحه ١٥٦

نحو الوحدة السنخية كما هو ظاهر كلام الإمام الخمينی سلام الله علیه فكان تركيب العلم على نحو التركيب التكوينی غير الصناعی. فافهم.